

AL-HOCOUC
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,
HISTORIQUE ET LITTERAIRE
Paraissant au Caire (Egypte)
chaque Samedi
Fondateur
EMIN SCHEMEIL
Directeurs - Rédacteurs
S. Bostros & Ibrahim jammal
ABONNEMENT
P. T. 96 1/2 (Fr. 25) par an
payables d'avance
Vol. XIV N. 03

الحقوق

الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية
تصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسا « امين شميل »
بديرها ويحررها
سليم بستر و ابراهيم جال المحاميان
اشتراكها السنوي
٩٦ غرشاً - اغاً ونصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفاً

(ادارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٢٩ امام جامع الكخيا)

هذه الجريدة مقررة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

القسم القضائي

﴿ ٨٠ ﴾

نقض و ابرام ٣١ ديسمبر سنة ٩٨
النيابة - ضد - أحمد محمد البراد
الاختصاص - والمذنب - والقاصر
واستئناف النيابة والعقوبة

ان لاحوال المذنب كالمقصر ولاحوال
المشدد كالعود تأثراً بالنقص أو الزيادة في
مقدار العقوبة المقررة قانوناً للفعل في حد ذاته
وعليه فان الحد الذي انتهت اليه الزيادة أو
وقف عنده النقص يحكم هذه الاحوال يعتبر
عقاباً مقررراً بالقانون للفعل الذي اشتمل عليها
لان واضح القانون هو الذي ين هذه الاحوال
وعين ذلك الحد مباشرة بدون ان يكون للسلطة
القضائية مدخل في ذلك

فيتج مما ذكر أن لاحوال المذنب
والتشديد دخلاً بالواسطة في اختصاص محاكم
الدرجة الثانية بالنظر لمسائل الخنج ولا وجه
لحصر هذا التأثير في احوال التشديد لان مقدار
العقوبة الذي جعله القانون مناطاً للاختصاص
يتأثر بأحوال المذنب كما يتأثر بأحوال التشديد
والحد الذي ينتهي اليه هذا التأثير هو من عمل

واضع القانون مباشرة في الحالتين فلا معنى
للتفرقة بينهما في النتائج القانونية
كما ان القانون نفسه قد جعل لاحوال المذنب
تأثيراً في الاختصاص حيث اختص محكمة الخنج
بالفصل في الجناية التي يرتكبها من لم يبلغ سنه
خمس عشرة سنة ولم يكن له شركاء فيها (مادة
٦١ عقوبات)

فالقصر الموجب عذر المتهم وتخفيض عقوبته
الى الحد الذي من اختصاص المحاكم الابتدائية
نظرة بصفة استثنائية يبطل اختصاص محكمة
الاستئناف العليا ولو كان الفعل مجرد ذاته في غير
حالة المذنب من اختصاصها

ان محكمة النقض والابرام المشكلة تحت
رياسة سعادة أحمد بليغ باشا رئيس المحكمة
وبحضور حضرات موسيو دوهلس ومحمد مجدي
بك وسعد زغلول بك ومستر كوجلن قضاة
وأحمد زيور بك الافوكاتو العمومي لدى المحاكم
الاهلية ومحمد عبد الرؤوف افندي كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتي

في النقض والابرام المرفوع من النيابة
العمومية في قضيتها نمرة ١٣٦٤ المقيدة بالجدول
العمومي نمرة ٦١٢

ضد

أحمد محمد البراد عمره ١٢ سنة صناعته براد

وسكنه بولاق

وقائع الدعوى

النيابة العمومية أتمت أحمد محمد البراد
بهروجه من تحت المراقبة ولم يتوجه لمركز القسم في
المواعيد وضبط بمجبة امبابه في ٢ يولي سنة ٩٨
والمحكمة حكمت طبقاً للمادة ١١ و ١٤ من لائحة
المتمردين و ٥٥ و ١٢ و ١٨ و ٦٢ و ٢٠ و ٤٩
معدلة عقوبات حضورياً بجس أحمد محمد البراد
مدة ثلاثة أشهر بخضم له مدة حبسه الاحتياطي
وبالزامه بالمصاريف ومحبسه أربعة وعشرين
ساعة عن كل ثلاثين غرض في حالة عدم الدفع
ونياية المحكمة المذكورة والمحكوم عليه
استأنفا هذا الحكم ونياية الاستئناف رفعت
مسئلة فرعية بان المادة ٥٥ منطقة وعقابها
لا يزيد عن سنة وللمتهم سوابق واذاً يجوز
تضعيف العقوبة وجعلها سنتين ولكن سنه أقل
من خمس عشرة سنة فيجب تطبيق المادة ٦٢
ولا يمكن اعطاؤه اكثر من ثلث السنتين وهذا
هو العقاب وطليت الحكم بعدم الاختصاص

ومحكمة الاستئناف الاهلية حكمت بتاريخ
٢١ أغسطس سنة ٩٨ طبقاً للمواد المذكورة
حضورياً برفض الاستئناف المرفوعين من
النيابة والمتهم ورفض طلب عدم الاختصاص
وتأييد الحكم والزام المتهم بالمصاريف وان لم
يدفع يعامل طبقاً للمادة ٤٩ عقوبات

وفي يوم السبت ٣ ستمبر سنة ١٨٩٨ تقرر من حضرة الافوكاتو العمومي لدى المحاكم الاهلية بقلم كتاب المحكمة المشار اليها برغبته النظر في هذا الحكم أمام محكمة النقض والابرار بناء على المادة ٢٢٠ جنائيات

فبعد سماع طلبات النيابة العمومية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانوناً

أسباب الحكم

من حيث ان النيابة العمومية اتهمت أحد محمد البراد البالغ من العمر أقل من خمس عشرة سنة بهروبه من تحت المراقبة وان له سوابق في ذلك فحكمت عليه محكمة الموسيقى الجزئية بتاريخ ٥ يولييه سنة ٩٨ طبقاً للمواد ١١ و ١٤ من لائحة المتشردين و ٥٥ و ١٢ و ١٨ و ٦٢ و ٢٠ و ٤٩ عقوبات بحبسه مدة ثلاثة أشهر والزامه بالمصاريف واستأنفت النيابة العمومية والمحكوم عليه هذا الحكم وفي الجلسة التي تمهدت للمرافعة رفعت النيابة مشكلة فرعية طلبت بها الحكم بعدم اختصاص محكمة الاستئناف بهذه الدعوى لانه لا يمكن الحكم فيها بأزيد من ثمانية أشهر وعلمة الاستئناف حكمت بتاريخ ٢١ أغسطس سنة ٩٨ برفض الاستئنافين المرفوعين من النيابة والمتهم ورفض طلب عدم الاختصاص وتأيد الحكم والزام المتهم بالمصاريف والنيابة العمومية بمحكمة الاستئناف رفعت طلب نقض وابرار ضد هذا الحكم بوجهين * الاول لخالفه المادة ١٧٥ من قانون تحقيق الجنائيات المعدلة لانها قضت بان استئناف الاحكام في مواد الجنج يكون أمام المحاكم الابتدائية الا في حالتين ليست منهما حالة هذه الدعوى * الثاني لان الحكم المطعون فيه فصل في موضوع التهمة بتأييد الحكم المستأنف من غير ان يحصل مناقشة أمامها بين النيابة والمتهم فيه

وحيث ان المتهم لم يحضر مع تكليفه بالحضور قانوناً وقد طلبت النيابة العمومية في غيبته قبول النقض والابرار والغاء الحكم المطعون فيه

وحيث ان المادة ١٧٥ من قانون تحقيق الجنائيات المعدلة قد جعلت لمقدار العقوبة المقررة في القانون تأثيراً في اختصاص محاكم الدرجة الثانية بالنظر في مواد الجنج

وحيث ان لاحوال العذر كالفقر والاحوال المشددة القانونية كالعود تأثيراً بالنقص أو الزيادة في مقدار العقوبة المقررة قانوناً للفعل في حد ذاته

وحيث ان الحد الذي انتهت اليه الزيادة أو وقف عنده النقص بحكم هذه الاحوال يعتبر عقاباً مقررأ بالقانون للفعل الذي اشتمل عليها لان واضع القانون هو الذي بين هذه الاحوال وعين ذلك الحد مباشرة بدون ان يكون للسلطة القضائية مدخل في ذلك

وحيث انه ينتج مما ذكر أن لاحوال العذر والتشديد دخلاً بالواسطة في اختصاص محاكم الدرجة الثانية بالنظر لمسائل الجنج ولا وجه لحصر هذا التأثير في أحوال التشديد لان مقدار العقوبة الذي جعله القانون مناهياً للاختصاص يتأثر بأحوال العذر كما يتأثر بأحوال التشديد والحد الذي ينتهي اليه هذا التأثير هو من عمل واضع القانون مباشرة في الحالتين فلا معنى للفرقة بينهما في النتائج القانونية

وحيث ان القانون نفسه قد جعل لاحوال العذر تأثيراً في الاختصاص حيث اختص محكمة الجنج بالفصل في الجنابة التي يرتكبها من لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة ولم يكن له شركاء فيها (مادة ٦١ عقوبات)

وحيث انه لا يمكن ان يقال ان أحوال العذر ربما لا تكون ثابتة فيتعين ان تكون المحكمة العليا التي يمكنها أن تفصل في الدعوى مجردة عن الاحوال المذكورة هي المختصة دون غيرها لان الممول عليه في الاختصاص هو اعتبار الفعل المسند للمتهم بحسب ما أسند اليه قبل المناقشة في الدعوى والبحث في وجوه

انباتها أو نفيها كما يؤيد ذلك ما ورد في المادة ١٣٤ من قانون المرافعات الذي يعتبر عامأ في المحاكمات وكما يؤخذ من نص المادة ٦١ عقوبات السالف ذكرها حيث قضت بتحويل من لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة الى محكمة الجنج مع انه من الجائز ان يظهر كون سنه أكثر من ذلك عند فحص الدعوى

وحيث انه قد اجتمعت في الدعوى الحالية احوال العذر واحوال التشديد فان المتهم لم يبلغ خمس عشرة سنة ثم هو عائد الى ارتكاب الجنحة وحيث ان عقوبة الجنحة التي اسندت اليه هي في الاصل لا تزيد عن سنة كما هو المقرر في المادة ١٥٥ عقوبات

وحيث انه بتطبيق مادة ١٢ و ١٨ المختصين بالعود ومادة ٦٢ المختصة بالعذر ينتج انه لا يمكن الحكم عليه بأزيد من ثمانية اشهر وحيث ان الاستئناف يكون في هذه الحالة من خصائص محكمة أول درجة طبقاً للمادة ١٧٥ السالف ذكرها

وحيث انه بناء على ما ذكر يكون الحكم المطعون فيه قد خالف هذه المادة ويكون تقريره اختصاص محكمة الاستئناف بالفصل في هذه الدعوى لاغياً وحيث ان الغاء القرار المتعلق بالاختصاص يستلزم حتماً القرار المتعلق بالموضوع بصدوره حينئذ من محكمة غير مختصة

وحيث انه لا وجه بعد ذلك للنظر والبحث في الوجه الثاني من أوجه النقض والابرار فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول طلب النقض والابرار المقدم من قلم النيابة العمومية ضد احمد محمد البراد ونقض الحكم المطعون فيه واحالة القضية على محكمة ابتدائية مختصة بصفة محكمة استئناف لاجل النظر والحكم فيها والمصاريف على طرف الحكومة

﴿ ٨١ ﴾

استئناف مصر جنائي - أول مارث سنة ١٠٠
النيابة ضد - أحمد ابراهيم بهجت
التزوير

ان كلمة موظف في مصلحة ميرية
أو محكمة الواردة في المادة ١٩١ من قانون
العقوبات تناول كل شخص مكلف بعمل رسمي
فيدخل تحت هذه المادة المستخدم باليومية

محكمة استئناف مصر الاهلية بدائرة الجنج
والجنائيات المشكلة تحت رئاسة حضرة أحمد عفيفي
بك وبحضور حضرات مستر كوجلن ومستر
رويل قضاة وعلي أبو الفتوح افندي وكيل
نيابة وكاتب الجلسة محمد أبو الثور افندي
أصدرت الحكم الآتي

في قضية النيابة العمومية نمرة ١٩٦٥ سنة
٩٩ للمقيدة بالجدول العمومي نمرة ٢١٢٤
سنة ٩٩

ضد

أحمد ابراهيم بهجت عمره ٢٤ سنة كاتب
مولود ومقيم بشين الكوم
بعد سماع التقرير المقدم من جناب المستر
رويل وطلبات النيابة العمومية وأقوال المتهم
والخامى عنه والإطلاع على أوراق القضية
والدالة قانوناً

حيث ان النيابة العمومية اتهمت المتهم
المذكور بالتزوير في أوراق رسمية بأن جعل
السيد جنيدى القهوجى طالب تذكرة سوابق
متهماً في قضية ومحدد لها جلسة على غير الحقيقة
وأسقط ذلك الاسم من دفتر ورود تذاكر
السوابق ليتحصل بذلك على مبلغ مائتين مليم
قيمة رسم التذكرة واكتشف ذلك في ٧
أغسطس سنة ٩٩ وطلبت عقابه بالمادتين ١٨٩
و ١٩٠ عقوبات

وحيث ان محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكمت بتاريخ أول نوفمبر سنة ٩٩ عملاً بالمادة
٢١٠ جنائيات حضورياً ببراءة أحمد ابراهيم
بهجت من هذه التهمة وأمرت بالافراج عنه
فوراً ان لم يكن محبوساً لسبب آخر ورفع
المصاريف على جانب الحكومة

وحيث ان نيابة المحكمة المذكورة استأنفت
هذا الحكم وبمجلسة اليوم المحدد لنظر الدعوى
طلبت نيابة الاستئناف لغو الحكم المستأنف
وتطبيق المادتين ١٨٩ و ١٩٠ عقوبات

ومن حيث انه تبين من أوراق الدعوى
ان المتهم كان مميئاً كاتباً باليومية في نيابة شين
الكوم وانه كان يشتغل في عملية القيودات أي
في الصادر والوارد ودفترى صحف السوابق
والعرائض وانه في يوم ٩ فبراير سنة ٩٩ ورد
للنيابة عن طريق البوستة عرائض داخل
مظاريف ومن ضمنها عريضة مرسلة من شخص
يدعى السيد جنيدى القهوجى بتلا ومعهما حوالة
مبلغ ٢٣ قرش صاغ يطلب تذكرة بسوابقه
لانه عازم على فتح محل عمومي عبارة عن قهوة
فسا كان من المتهم المذكور الا انه أخذ العريضة
والحوالة أما العريضة فأخفاها وأما الحوالة
فأمضاها على ياض من أحد حضرات أعضاء
النيابة بطريق الغش ثم كتب عليها تحويلاً لنفسه
على البوستة ليصرف المبلغ بمقتضاه وفعلاً استلم
المبلغ من البوستة بامضاه ثم طلب من مركز
تلا ورقة تشييه لصاحب العريضة ووردت
فأخذها وأرسلها لقلم السوابق ضمن طلب نمرة
٢٨ محرر من النيابة في ١٨ فبراير سنة ٩٩
بطلب أوراق تشييه لاشخاص متهمين في قضايا
جنح واختلق لها من نفسه نمرة ٤٥ تلا وحدد
لها جلسة ٢١ فبراير سنة ٩٩ عن نفس الطالب
بخطه وأما ورقة التشييه فلم يكتب فيها شيئاً من
ذلك ثم قيد جميع أسماء المتهمين بدفتر صحف
السوابق الا اسم السيد جنيدى فانه أسقطه من
القيد

ولما وردت أوراق السوابق أخذ منها ورقة

الشخص المذكور وأرسلها بجواب لمركز تلا
وأرسل معه مبلغ الثلاثة قروش الباقي من أصل
رسم الصحيفة لان الرسم المقرر على صحيفة
السوابق هو عشرون قرش فقط وفعلاً صاحب
التذكرة استلمها هي والمبلغ وجاءت افادة الوصول
ولم يورد المبلغ في دفتر قسيمة التحصيلات
وأخذ المبلغ لنفسه

وحيث ان كافة هذه الوقائع ثبتت من
التحقيق ثبوتاً تاماً واعترف بها المتهم ولكنه
ادعى انها حصلت سهواً منه وبدون قصد

وحيث ان ظروف الدعوى لا تجعل شكاً
في ان المتهم أقبل على فعله هذا بتمدد تام وبقصد
حصوله على الرسم المفروض على طلبات التذاكر
وحيث ان محكمة أول درجة مع اعتبارها
الوقائع المذكورة ثابتة رأت رأي المحامي عن
المتهم في ان تلك الوقائع لا تنطبق على المادتين
١٨٩ و ١٩٠ التي طلبت النيابة تطبيقهما وفي انه لو
طلب تطبيق المادة ١١٩ فلا يمكن تطبيقها لان
المتهم ليس موظفاً

وحيث انه ثابت ان المتهم كان يؤدي وظيفة
رسمية في قلم النيابة من شأنها عملية القيودات أي
استلام الاقادات الواردة وتسليمها الى الرؤساء
وتصدير الاقادات الصادرة وكذلك عملية دفترى
صحف السوابق والعرائض

وحيث انه لا ريب في ان هذه الاعمال
مختصة بمصلحة ميرية وان القائم بها تابع لتلك
المصلحة ولرؤسائها الموظفين وانه يقبض ماهية
من اموال الحكومة فيجب والحالة هذه اعتباره
موظفاً اميرياً ولا عبرة في كونه مستخدماً
باليومية أي يقبض ماهية عن ايام عمله اذ ان صنعته
هذه لا تخليه من المسؤولية امام رؤسائه ولا تعفيه
من اتباع اللوائح الادارية فلا يجب اذن ملاحظة
عدم كونه من المستخدمين الداخليين هيئة العمال
المستحقين لمعاش التقاعد

وحيث انه مع اعتبار المتهم موظفاً بناء على
ما تقدم فقد ثبت انه جعل واقعة مزورة في
صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها وذلك

بجمله السيد جندي طالب تذكرة السوابق متهماً
بجبنحة على غير الحقيقة مما يقع تحت نص المادة
١٩١ عقوبات

وحيث انه يتعين اذن الغاء الحكم المستأنف
وادانة المتهم

وحيث انه مع ذلك ترى محكمة الاستئناف
من ظروف الدعوى وجوب استعمال الرأفة
بالمتهم

فلهذه الاسباب

وبعد رؤية المادتين ١٩١ و ٣٥٢ فقرة
خامسة

وبعد رؤية المادة ٢٠ و ٤٩ عقوبات
حكمت المحكمة حضورياً بالغاء الحكم
المستأنف والحكم على المتهم بالحبس مدة ستة
شهور يخصم له مدة الحبس الاحتياطي والزمته
بالمصاريف وان لم يدفع يعامل بالمادة ٤٩ عقوبات

٨٢

بني سويف مدني - ٣ دسمبر سنة ٩٩
حسن حسين محروس - ضد - الحرمة حسن
بنت حسين محروس ومن معها
في مضي ميعاد الاستئناف وعدم الدفع به
والنظام العام

ان الدفع في شكل الاستئناف من المسائل
المتعلقة بالنظام العام ومن ثم يجوز للمحكمة أن
تحكم فيه من تلقاء نفسها

محكمة بني سويف الابتدائية الاهلية بالجلسة
المنعقدة علناً بسراي المحكمة بهيئة مدنية استئنافية
تحت رئاسة حضرة محمد مظهر بك رئيس
المحكمة وبحضور حضرتي جبرائيل ناصيف
افندي ومصطفى فتحي افندي القاضيين وحضور
أمين محمد افندي كاتب الجلسة

صدر الحكم الآتي

في قضية حسن حسين محروس مزارع

ومقيم بناحية مطر طارس بمديرية الفيوم الواردة
جدول المحكمة سنة ٩٩ نمرة ٨٧ مستأنف
بتوكيل يعقوب افندي خانكي المحامي

ضد

الحرمة حسن بنت حسين محروس وخضره
بنت حسين محروس وحسنه بنت حسين محروس
وست بنت حسين محروس الجميع خاليات الصناعة
ومقبات بناحية مطر طارس (فيوم) الحاضر
عنهن تادرس افندي عوض المحامي مستأنف
عليهن

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق
والمدالة قانوناً

من حيث ان حسن حسين محروس استأنف
بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ٩٩ الحكم الحضورى
الصادر ضده من محكمة الفيوم الجزئية بتاريخ
١٤ نوفمبر سنة ٩٨ المعان اليه في ١٤ يناير سنة
٩٩ القاضي ذلك الحكم برفض دعوى التزوير
التي ادعاها في أثناء نظر الدعوى الاصلية المقامة
عليه من أخواته المستأنف عليهن وبصحة العقد
الذي ادعى التزوير فيه ويتفرجه ٢٠٠٠ قرشاً
صاغاً والزامه بالمصاريف

وحيث انه ظاهر مما تقدم ان هذا الاستئناف
تقدم بعد الثلاثين يوماً المقررة قانوناً من تاريخ
اعلان الحكم

وحيث انه وان كانت المستأنف عليهن لم يدفعن
بعدم قبول شكل الاستئناف الا أنه من المقرر
ان هذا الدفع هو من المسائل المتعلقة بالنظام العام
ومن ثم يجوز للمحكمة ان تحكم فيه من تلقاء
نفسها

وحيث ان من يحكم عليه يلزم بالمصاريف

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بعدم قبول
الاستئناف شكلاً والزمته المستأنف بالمصاريف
صدر هذا الحكم ونلي علناً بجلسته يوم
الاحد ٣ دسمبر سنة ٩٩

٨٣

طنطا مدني - ٣٠ نوفمبر سنة ٩٩

الحاج ابراهيم السحرتي - ضد - بهانه بنت

محمد الغره ومن معها

الرهن وحيازته

رجوع الشيء المرتهن الى حيازة الراهن
بصفة اجارة من المرتهن لا يترتب عليه بطلان
الرهن لان الخازن في الحقيقة هو الراهن

محكمة طنطا الاهلية بالجلسة العلنية المنعقدة
بهيئة مدنية وتجارية استئنافية في يوم الخميس ٣٠
نوفمبر سنة ٩٩ (٢٦ رجب سنة ١٣١٧) تحت
رئاسة حضرة محمد بك مصطفى رئيس المحكمة
وحضور حضرات محمد افندي توفيق
رفعت وعطيه افندي حسني قضاة وكاتب الجلسة
احمد افندي صادق

في قضية الحاج ابراهيم السحرتي التاجر
بيندر منوف مستأنف الوكيل عنه محمد افندي
عبد الوهاب

ضد

بهانه بنت محمد الغره وحسين حسن عيد
وحموده حسين عيد المزارعين بالناحية وزمرد
زوجة حسين عيد المزارعة بناحية ششنا ومحمد
حسين الجزار بيندر بنها مستأنف عليهم الوكيل
عن الاولى والرابعة ابراهيم افندي شاكر
الواردة جدول الاستئناف سنة ١٨٩٩ نمرة ٢١٨

وقائع الدعوى

المستأنف رفع دعوى لمحكمة منوف ضد
المستأنف عليهم طلب بها الحكم بحبس منزل
ارتهم من محمد عيد التلثين والثالث الباقي من بهانه
ومنع تعرضهم له فيه والزامهم بالمصاريف

والمحكمة الجزئية حكمت في ١٨ مارس
سنة ٩٩ حضورياً بالنسبة للطرفين ماعدا محمد
حسين برفض دعوى المستأنف والزمته بالمصاريف
وفي ١٨ و ٢٠ و ٢٥ مايو سنة ٩٩ المستأنف

استأنف هذا الحكم طالباً الغاء والحكم بصحة عقد الرهن وحبس المنزل المين حدوده باعلان افتتاح الدعوى تحت يد المستأنف لحين استيلائه على مبلغ الرهن ومنع تعرض المستأنف عليهم وملزوميتهم بالتسليم بالمصاريف وبالجلسة صمم وكيله على الطلبات الواضحة بالعريضة لان الاجار يؤيد الرهن ولا يبطله حسب القانون والراهنين مالكيين

وكيل بهانه وزمرد طلب تأييد الحكم حسين حسن عيد وحموده كل منهما قال ان المنزل ملك والدنا محمد حسين عيد لم يحضر وحكم بنبوت غيبته وتأجل الحكم لجلسة هذا اليوم والمحكمة بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة قانوناً أصدرت الحكم الآتي

اسباب الحكم

حيث ان الاستئناف تقدم في ميعاد القانون فيكون مقبولا شكلا

وحيث ان المستأنف طلب من محكمة أول درجة الحكم بحبس المنزل المرهون له من بهانه ومحمد حسين عيد بعض المستأنف عليهم ومؤجر منه لهذا الاخير وحسين حسن عيد البعض الآخر من المستأنف عليهم المذكورين والمحكمة المذكورة حكمت برفض دعواه بناء على ان الرهن يبطل اذا رجع المرهون الى حيازة راهنه وان تأجير المرتهن للراهن العقاري المرهون معتبر رجوعاً الى حيازة الراهن

وحيث ان تأجير المرتهن للراهن العقاري المرهون لا يعد رجوعاً الى حيازة الراهن لان حيازته لا تكون في هذه الحالة بطريق الملك بل بطريق الايجار فالخازن في الحقيقة ونفس الامر انما هو المرتهن

وحيث بناء على ذلك يكون الحكم الابتدائي في غير محله ويجب الغاؤه والحكم بحبس المنزل تحت يد المستأنف لحين استيلائه على مبلغ الرهن ومنع تعرض المستأنف عليهم له مع التزامهم بتسليمه اليه

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وموضوعاً بالغاء الحكم المستأنف وبحبس المنزل المين حدوده بورقة افتتاح الدعوى تحت يد المستأنف لحين استيلائه على مبلغ الرهن ومنع تعرض المستأنف عليهم له مع التزامهم بالمصاريف

﴿٨٤﴾

بقى سوييف جزئي مدني - ١٥ نوفمبر سنة ٩٩ الحجاج ذرويش مصطفى - ضد - الست وسيله (في الملك المشترك والمباراة فيه وفي الشريعة والقوانين وعدم مرياتها على ماسبقها من الحوادث) ١ - اذا أحدث أحد الشريكين عمارة في الملك المشترك قبل العمل بقانون المحاكم الاهلية وجب الرجوع الى أحكام الشريعة الفراء في معرفة ما يكون للشريك الذي أجرى العمارة من الحقوق على شريكه الآخر

٢ - قضت المادة ٦٥٥ من كتاب مرشد الحيران والمادة ١٣١١ من المجلة انه اذا عمر الشريك الملك المشترك بدون اذن من شريكه أو من الحاكم يكون متبرعاً وليس له ان يرجع على شريكه بمقدار ما اصاب حصته من المصاريف

٣ - سكوت الشريك عن المعارضة وقت رؤيته البناء انما يعتبر قبولا للتبرع لا اذناً بالبناء

محكمة بني سوييف الجزئية بالجلسة العلنية المنعقدة بهيئة مدنية بسراري المحكمة يوم السبت ١٥ نوفمبر سنة ٩٩ و ١١ رجب سنة ١٣١٧ تحت رئاسة حضرة أحمد قححه أفندي القاضي وحضور علي أفندي الكاتب

صدر الحكم الآتي

في قضية الحاج درويش مصطفى الدري من ذوي الاملاك ومقيم ببني سوييف المقيمة بالجدول سنة ١٨٩٩ نمرة ١٨٤٥ بتوكيل سليم أفندي رطل المحامي

ضد

الست وسيله بنت المرحوم مصطفى الدري خالصة الصناعة ببني سوييف بتوكيل محمد أفندي يابن

وقائع الدعوى

طلب المدعي الحكم بالزام المدعي عليها ان تدفع له مبلغ سبعمين جنهاً مصرياً قيمة ما يخصها في مصاريف وتكاليف المباني المشيدة على أرض المنزل المطلوب قسمت بدعوى مستقلة منظورة بين الطرفين ومن باب الاحتياط اذا نازعت المدعي عليها في هذا التقدير فتعين المحكمة المحكمة خيراً لتقدير تلك المباني وبين ما يخصها فيها مع التزامها بالمصاريف واتعاب الحاماة وارتن على ما جاء بعريضة الدعوى والمذكرة المقدمة منه

والمدعي عليها طلبت في المذكرة الحكم بعدم الاختصاص ثم دفعت بسبق الحكم في الموضوع وانتهت بطاب رفض الدعوى

المحكمة

فمن الاختصاص

حيث ان المدعي انما يطالب بمبلغ ٧٠٠٠ قرش باعتبار انه ما يخص المدعي عليها في تكاليف منزل لها حصه فيه

وحيث انه لذلك يكون موضوع الدعوى من اختصاص القضاء الجزئي بصرف النظر عن كون التكاليف كلها بلغت تسعماية جنيه وكسوراً على ان مثل هذا الدفع ينبغي ان يسبق غيره من سائر الواجه خلافاً لما حصل من المدعي عليها ولذا يكون الدفع بعدم الاختصاص على غير أساس ويجب البحث في المسئلة الثانية

عن سبق الفصل في النزاع

حيث ان الدعوى السابق نظرها بين الطرفين وانتهى أمرها بحكم محكمة استئناف مصر الصادر بتاريخ ٢٢ مايو سنة ٩٩ لم تشتمل موضوع هذه الخصومة على الاطلاق ومن ثم فلا محل للتمسك بهذا الدفع ولا يبقى سوى نظر أصل الدعوى

وعن الموضوع

حيث ان المستندات المقدمة من المدعي ليست بحجة على المدعى عليها مادام انها ليست بطرف فيها ولذا فلا محل للاستدلال بها

وحيث ان أقوال المدعي تضمنت بصريح العبارة ان البناء الذي احده في الجهة القبالية من المنزل المشترك انما كان قبل العمل بقانون المحاكم الاهلية ولذا طلب التصريح له بآيات واقعة هذا الامر بشهادة شهود

وحيث انه قبل النظر في هذا الطلب يجب الرجوع الى أحكام الشريعة الفراء لمعرفة ما اذا كان المدعي محقاً في الرجوع بما يكون صرفه في عماوة المنزل الذي للمدعي عليها استحقاق فيه وحيث ان المادة (٦٥٥) من مرشد الحبران نصت بصريح العبارة على انه اذا عمر أحد الشريكين الملك المشترك بادن شريكه يكون له الرجوع عليه بقدر ما يصيب حصته من المصاريف فان عمره بلا اذن شريكه يكون متبرعاً لا رجوع له عليه بما صرفه على العمارة)

وقد جاءت المادة (١٣١١) من المجلة صريحة في انه اذا عمر شخص الملك المشترك بدون اذن من الشريك أو من الحاكم يكون متبرعاً يعني ليس له ان يرجع على شريكه بمقدار ما أصاب حصته من المتصرف سواء كان ذلك الملك المشترك قابل للقسمة أو لم يكن

وحيث انه يتضح جلياً حينئذ من هذه النصوص انه مع التسليم بان المدعي احدث عمارة في المنزل المشترك بين المدعي عليها وبين باقي الورثة ومنهم المدعي فلا يكون له الحق في الرجوع عليها بشئ ما لكون البناء انما يكون حصل بدون اذن منها ولا من جهة القضاء بل بطريق التبرع وحيث ان أقوال المدعي بان الاذن مستفاد ضمناً من عدم معارضة المدعي عليها له في البناء مردود اذ ان السكوت في هذا المقام وهو مقام التبرع انما يعتبر قبولاً للتبرع لا اذناً بالبناء وحيث انه لذلك جيمه يكون لا حق للمدعي

في دعواه ومن ثم يمتنع رفضها مع الزامه بالمصاريف فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً باختصاصها بنظر هذه الدعوى وبعدم سبق الفصل فيها وحكمت موضوعاً برفض دعوى المدعي مع الزامه بالمصاريف وبلغ ١٥٠ قرش اتعاب محاماة

محكمة صدقا الجزية

اعلان بيع عقار

نشره أولى

في القضية المدنية نمرة ١٠٤٨ سنة ٩٠٠ في يوم الاثنين ١٥ اكتوبر سنة ٩٠٠ و ٢١ جمادي الثانية سنة ١٣١٨ الساعة ٨ افرنكي صباحاً

سيصير الشروع في مبيع الاطيان الآتي بيانها ملك عطيه جرجي السندي المزارع من أبو تيسج وفاء لسداد الدين المطلوب منه البالغ قدره الف وتسماية وخمسين قرش صاغ بخلاف ما استجد ويستجد من المصاريف

وهذا البيع بناء على طلب محمود سلامه التاجر من أبو تيسج وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة في يوم السبت ٢١ يولييه سنة ٩٠٠ المسجل بقلم كتاب محكمة أسبوط الاهلية في يوم ٢٦ يولييه سنة ٩٠٠ تحت نمرة ٧٥٨ وبناء على أمر حضرة قاضي المحكمة المؤرخ في يوم ٨ ستمبر سنة ٩٠٠ القاضي بتحديد يوم ١٥ اكتوبر سنة ٩٠٠ المذكور أعلاه بدلا من اليوم الذي كان محدد بحكم نزع الملكية بالنسبة لسقوطه

وبيان الاطيان كالاتي وهي اطيان خراجية كائنة بزمام أبو تيسج ملك المدين بطريق الميراث الشرعي عن والده ومكفلة على والده المذكور س ط

١٥ بقالة الطوق وحدها البحري حنا هرفيا السندي والقبلي اطيان ام بشاي بنت جرجي السندي والشرقي والغربي

طريق

١٨ بقالة المصرة وحدها البحري

أطيان حنا هرفيا السندي والقبلي

أطيان أم بشاي بنت جرجي السندي

والشرقي والغربي طريق

١٢ ١٣ بقالة المالحه وحدها البحري اطيان

حنا هرفيا والقبلي أم بشاي بنت جرجي

السندي والشرقي والغربي طريق

٠٩ بقالة الجناية وحدها البحري حنا هرفيا

السندي والقبلي أم بشاي بنت جرجي

السندي والشرقي والغربي طريق

والبيع يكون قسماً واحداً وتفتح المزايده

على مبلغ ٣٠٠٠ قرش صاغ

وشروط البيع واضحة بعريضة نزع الملكية

والحكم المودوعين بقلم كتات محكمة صدقا

لاطلاع من يرغب الاطلاع عليها

فعلى من يرغب المشتري فليحضر في

اليوم والساعة المحددين باطنه

تحريراً في ١٧ ستمبر سنة ٩٠٠ و ٢٢

جماد أول سنة ١٣٢٨

كاتب اول محكمة صدقا

ختم

اعلان بيع

مكتب حضرتي محمدي بك ومحمود ابوالنصير بك الافوكاتية

انه في يوم السبت ٦ اكتوبر سنة ٩٠٠

الساعة ١١ افرنكي صباحاً بيندر امبابه سيباع

بالمزاد العمومي الاصناف الموضحة ادناه وهي

عدد اردب

١ اردب ونصف قح بلدي

٢ حلال نحاس بنطيانهم وزن ١٤

رطل تقريباً

١ طشت غسيل نحاس وزن ١٥

رطل تقريباً تعلق عمر سلامه من

وراق العرب

١ طشت غسيل نحاس وزن ١٨
رطل تقريباً تعلق على عنكش من
وراق العرب
٤ ١ فقط العدد أربعة والاردب واحد
ونصف لا غير

والاصناف المذكورة هي تعلق كل من عمر
سلامه وعلى عنكش من ناحية وراق العرب
حيزه السابق توقيع عليها بتاريخ ١ ستمبر سنة
٩٠٠ بمعرفة حضرة حنا افندي سليمان أحد
محضري محكمة الحيزه الاهلية

تنفيذاً للحكم الصادر من هذه المحكمة المشار
اليها بتاريخ ٩ يونيه سنة ٩٠٠ في قضية سعادة
أحمد فؤاد باشا بصفته قيم شرعياً على حضرة
محمد بك جلال ضد على عنكش وعمر سلامه
وهذا البيع بناء على طلب سعادة أحمد فؤاد
باشا بصفته المذكورة وفاء لسداد ٢٨٧ قرش و ٢١
فيه صاغ بخلاف اجرة النشر وما يستجد من
المصاريف

فكل من له رغبة في المشتري بمحضر لسوق
بندر امبابه اليوم والساعة المحددين أعلاه لاعطاء
المزاد وكل من يرسي عليه العطا يدفع الثمن
فوراً وان تأخر عن الدفع يعاد المزاد على ذمته
بالتالي فان نقص مرسى المزاد الثاني عن مرسى
المزاد الاول يلزم بالفرق وان زاد عن ذلك
يضاف لجانب المحجوز عليه

تحريراً في يوم ١٦ ستمبر سنة ٩٠٠

نائب باشمحضر

محكمة الحيزه

امضا

محكمة ملوي الجزية

اعلان بيع نشره اولي

في القضية المدنيه نمرة ١٥١٥ سنة ٩٠٠

بجلسة المزايدات العلنية في يوم الاحد ١٤
اكتوبر سنة ٩٠٠ و ٣٠ جاد الثاني سنة ٣١٨

الساعة ٩ افرنكي صباحا

سيصير الشروع في مبيع ٦٠٠ ذراع وهي
منزل وقطعة أرض كائنين بناحية الاشمونين
قسماً واحداً ملك توني محمد ابراهيم من الناحية
ما هو المنزل ٣٠٠ ذراع مبنى بالطوب الاخضر
بعضه دوراً واحداً وبعضه دورين بدرج نافذ
يعرف بدرج السعه حده البحري عبد القادر
علي وبقيته تنهي للملك علي عبد المقصود والقبلي
علي محمد فاضل والشرقي درب وفيه الباب يفتح
والغربي حسن محمد و ٣٠٠ ذراع قطعة ملك سماوي
مبنيه بالطوب الاخضر ودوراً واحداً حدها
البحري ورثة مسلم محمد والقبلي عبد القادر
علي والغربي علي جاب الله والشرقي الدرب
وفيه الباب يفتح وفاء لمبلغ ١٤١٢ قرش صاغ
قيمة المحكوم به والمصاريف وان يكون الثمن
اساسي بمبلغ ١٨٠٠ قرش الذي تبني عليه المزايدة
وهذا للبيع بناء على طلب حسن أحمد الحباك
من ملوي

وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من
هذه المحكمة بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ٩٠٠
ومسجل بمحكمة اسيوط الاهلية في ٢٧ أغسطس
سنة ٩٠٠ نمرة ٨٧٩

فعلى من يرغب المشتري ان يحضر في الزمان
والمكان للمحكمة للاطلاع على اوراق البيع وعلى
حكم نزع الملكية المذكور

تحريراً بسراري محكمة ملوي في ١٥ ستمبر
سنة ٩٠٠ وعشرين جاد اول سنة ٣١٨
كاتب اول محكمة ملوي

اعلان بيع

مكتب

حضرتي محمد فريد بك ومحمود أبو النصر بك

الافوكاتيه

انه في يوم السبت ١٦ اكتوبر سنة ٩٠٠
الساعة احدى عشر افرنكي صباحاً بسوق

بندر امبابه حيزه سياع بالزاد العمومي
الاصناف الموصحه أدناه

طشتين غسيل نحاس وزن ٣٠ رطل تقريباً
وارد بين قح بلدي والاصناف المذكورة هي
تعلق كل من أحمد محمد الحولي وأبو زهره محمد
الحولي من ناحية وراق العرب حيزه المسبوق
توقيع الحجز عليها بمعرفة حضرة حنا افندي
سليمان أحد محضري محكمة الحيزه الجزية الاهلية
بتاريخ ٢ ستمبر سنة ٩٠٠

وهذا البيع تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة
الحيزه الجزية الاهلية بتاريخ ٩ يونيه سنة ٩٠٠
في قضية سعادة أحمد فؤاد باشا بصفته قماً على
حضرة محمد بك جلال ضد أحمد محمد الحولي
وأبو زهره محمد الحولي من وراق العرب

وهذا البيع بناء على طلب سعادة أحمد
فؤاد باشا بصفته قماً على محمد بك جلال المتخذ
له محلاً مخاراً مكتب حضرتي محمد فريد بك
ومحمود أبو النصر بك الافوكاتيه بمصر وذلك
وفاء لمطلوبه

فكل من له رغبة في مشتري الاصناف
المذكوره عليه أن يحضر للجهة المذكورة أعلاه
في اليوم والساعة المحددين لاعطاء المزاد عنها
بالعمله الصاغ وكل من يرسي عليه العطا يدفع
الثمن فوراً وان تأخر عن الدفع يعاد المزاد على
ذمته بالتالي فان نقص مرسى المزاد الثاني عن
مرسى المزاد الاول يلزم بالفرق وان زاد عن

ذلك يضاف لجانب المحجوز عليهم

تحريراً في يوم ١٦ ستمبر سنة ٩٠٠

نائب باشمحضر محكمة

الحيزه الجزية

امضا

اعلان

من محكمة الازبكه الجزية الاهلية

عن مبيع منقولات محجوزه بالمزاد العام

انه في يوم الخميس ٢٧ ستمبر سنة ٩٠٠

الساعة عشرة افرنكي صباحا بشارع الفجالة
سيباع بالمزاد العام موبليات وخلافها تعلق الخواجه
خليل شلهوب السابق توقيع الحجز عليها
بتاريخ ٩ ستمبر سنة ٩٠٠ بناء على طلب حضرة
سليم أفندي بستر المحامي لدى المحاكم الاهليه
تنفيذا للحكمين الصادرين من محكمة الازبكيه
الجزئيه بتاريخ عشرة مايو ٢٢ فبراير سنة ٩٠٠
فعلى كل من يرغب الشراء الحضور في
الزمان والمكان المعينين اعلاه ومن يرسي عليه
المزاد يدفع الثمن فوراً والايعاد البيع على ذمته
ويلزم بفرق الثمن اذا نقص

تحريراً في ١٨ ستمبر سنة ٩٠٠
نائب الباشمحر بالازبكيه
على أحمد

محكمة فاقوس الجزئيه

اعلان بيع اشياء محجوزه

انه في يوم الاثنين الموافق أول اكتوبر
سنة ٩٠٠ الساعة احدى عشر افرنكي صباحا
بناحية الدبدمون شرقيه سيباع بطريق المزاد
المزاد العمومي بمعرفة أحد محضري هذه المحكمه
فرس حمراء وأخرى شقراء وثور اكحل تعلق
رسوان محمود المزارع ومقيم بناحية الدبدمون
المحجوز عليها بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ٩٠٠
وهذا البيع بناء على طلب اسماعيل أفندي
كاشف اتاجر بالزقازيق سدادا لمبلغ ٢٠٦٦
قرش صاغ قيمة الباقي عليه من مبلغ ٢٨٢٦
قرش صاغ من أصل ومصاريف المحكوم بها
على المحجوز عليه بالحكمين الصادرين من محكمة
فاقوس الجزئيه بتاريخ ١٥ أغسطس سنة ٩٨
و ١٢٦ اكتوبر سنة ٩٨

فكل من له رغبة في مشتري شيء من ذلك
فليحضر في الميعاد المذكور ويعطى المزاد اللازم
بشرط دفع الثمن وان تأخر يعاد البيع على ذمته

ويلزم بالفرق

تحريراً في ١٥ أغسطس سنة ٩٠٠
نائب الباشمحر بالزقازيق
امضا

اعلان

انه في يوم الاحد الموافق ١٧ اكتوبر سنة
٩٠٠ الساعة احدى عشر افرنكي صباحا بسوق
بندرشين القناطر قليوبيه سيباع بطريق المزاد
العمومي جاموسه سودا بقرون مصري سن ٨
وبقره صفرا بقرون صغيره سنه وبقره حمراء
بقرون صغيره سن ٣ ملك أبو طالب بركات من
كفر الشويك قليوبيه نقاذاً للحكم الصادر من
محكمة بنها الجزئيه في ١٧ فبراير سنة ٩٠٠
وهذا البيع بناء على طلب منصور أفندي
عبد الملك من ذوي الاملاك ومقيم بندر شين
القناطر قليوبيه

فكل من له رغبة في المشتري ان يحضر
في اليوم والساعة والمحل الموضحين اعلاه ومن
يرسي عليه آخر عطا يعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق
تحريراً في ١٣ ستمبر سنة ٩٠٠
باشمحر محكمة بنها الجزئيه
امضا

اعلان

انه في يوم الثلاثاء ١٥ جماد آخر سنة
١٣١٨ و ٩ اكتوبر سنة ٩٠٠ الساعة ١١ افرنكي
صباحاً بندر زفتي غربية
سيصير الشروع في مبيع شب بقر احمر
أصم سن ثمانية سنوات تعلق حسن شديد عبد
الكريم والحرمه خضره زوجته من سنود الكبرى
ضربيه السابق توقيع الحجز عليه بتاريخ ٦ ستمبر
سنة ٩٠٠
تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة ميت غمر
الجزئيه بتاريخ ٢٩ مارس سنة ٩٠٠ وفاء لمبلغ
٤٤٨ قرش و ٢٠ فضه صاغ
بناء على طلب الخواجه موسى سعد وهبه

من ميت غمر

فكل من له رغبة في المشتري عليه ان يحضر
في اليوم والساعة المذكورين اعلاه ومن يرسي
عليه المزاد يدفع الثمن فوراً ليد المحضر الملن
لليبع وان تأخر يعاد المزاد على ذمته ويلزم بالفرق
تحريراً بميت غمر في ٢٣ ستمبر سنة ٩٠٠
نائب الباشمحر بميت غمر

حنا بسخرون

كتاب

﴿ الاعجاز والايجاز ﴾

قد تم بحوله تعالى طبع كتاب الاعجاز
والايجاز للامام أبي منصور التتالي المحتوي على
الآداب التي يقصر دون وصفها البليغ . وقد
قسمه مؤلفه الى عشرة أبواب . الباب الاول .
في بعض ما نطق به القرآن الشرف من الكلام
الموجز المعجز . الباب الثاني . في جوامع الكلام
عن النبي عليه السلام . الباب الثالث . فيما صدر
منها من الخلفاء الراشدين والصحابه والتابعين
رضي الله عنهم . الباب الرابع . فيما نقل منها
عن ملوك الجاهلية . الباب الخامس . في روابيع
ملوك الاسلام وأمرائه . الباب السادس . في
لطائف كلام الوزراء . الباب السابع . في بدائع
كلام الكتاب والبلغاء . الباب الثامن في ظرائف
الفلاسفة والزهاد والحكماء والعلماء . الباب
التاسع . في ملح الظرفاء ونواديرهم . والباب
العاشر . في وسائل قلائد الشعراء . وقد زدنا
عليه تراجم المشاهير من الذين استشهد بكلامهم
للمؤلف رحمه الله . وفسرنا غوامض الفاظه تسهيلا
لنطلبه فجاء كتاباً أدبياً لغوياً تاريخياً يغني مطالعه
من جلة كتب أدبية وتاريخية . وهو فريد في
بابه . فن أراد اقتناء هذا الكتاب فليطلبه من
ادارة المطبعة العمومية بشارع عبد العزيز بمصر

كاتبه

اسكندر آصاف

(طبع بالمطبعة العمومية)